اقتصاد

فوق الطاولة

العودة إلى الجذور

علي هاشم

في هذه اللحظة، الفاصلة بين الإعلان عن خطتها الزراعية وحصاد نتائجها، يصح القول إن الحكومة أدركت ذاتها كـ(حكومة حرب)، وعادت لتحتضن جذور الاقتصاد التي ما زالت حية وممكنة النمو، مستلهمة أسس التعاطي الجدي مع الخاصرة الحقيقية التي استهدفتها الحرب، لاستنهاض سلاسل إنتاج حقيقية تعيد قطارنا الاقتصادي المتبطل إلى شبكته السككية المعقدة.

ثمة شمولية بادية للعيان في تفاصيل الخطة الزراعية التي أقرتها الحكومة خلال جلستها الأخيرة، من تشجيع زراعة جميع المساحات (الآمنة) وإضافة رقعة وازنة إليها، إلى تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية وغير الإستراتيجية التي ستتم على أساسها استعادة الكتلة الصلبة من إنتاجنا الصناعي، مروراً بدعم قطاع الإنتاج الحيواني وتسهيل حصوله على احتياجاته الأساسية واللوجستية وتحويله إلى سلعة أولية في صناعات أساسية، وصولاً إلى تشكيل مجموعات عمل مركزية وفرعية لصيقة بمواقع الإنتاج الزراعي لمعاينة تنفيذ الخطة بصرياً بعيداً عن رقابة –التقارير المزيفة– عن بعد.

وإلى حين الإفراج عن خطة وزارة الصناعة، يبدو الاقتصاد الوطني تواقاً إلى هذه الخطة الزراعية، بما يعيد للحكومة ألق دورها الحقيقي في إدارة دفة الاقتصاد من مقاعدها التأشيرية العليا، وانتشالها من الزواريب التجارية الاقتصادية الضيقة التي انزلقت إليها في غمرة تعبدها أمام محراب (تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين)، إلا أن الأهم، هو طبيعتها الأساسية التي تحتفظ بالاحترام للذات الوطنية، إذ يمكن لنا –مثلاً– استدانة أعظم احتياجاتنا من دون كلفة معنوية تذكر، وما أن ننطلق في استدانة وجبة الغداء.. فسيكون لهذه الذات، شأن آخر.

في الواقع، سيبقى تأمين الغذاء ومستلزماته الأساسية أحد أبرز محددات ملامحنا الوطنية التي جهدت الحرب في تدمير جسورها الإنتاجية وإطلاق قنواتها الاستيرادية، وفي ميزان الدفاع عن تلك الذات، تفصح طبيعة الخطة –مثلاً– عن أن القمح يتصدر الهموم، وهذه ميزة، إذ لم يعد من المنطق إنفاق مئات ملايين (عزيزة) من الدولارات لشراء مليون ونصف المليون طن من احتياجاتنا السنوية منه، على حين نطأ بأرجلنا ١٤٠ ألف هكتار قابلة للإضافة إلى رقعته الزراعية.

لكن، هل سيكفي ذلك؟

بين (حكومة الحرب) بحكم الواقع، و(حكومة الانتصار) بفعل المقاومة، ثمة هوّة سحيقة يجب ردمها، وتبعاً لتاريخ حكومات (الحرب) السابقة، يبرز تراخيها الفاضح في تنفيذ الخطط الزراعية، بدليل هزالة مردوديتها، وما تبعه من تقاعس أكثر فضائحية في إدارة المخرجات، بدليل البنية الهيكلية المخجلة لميزاننا التجاري.

ولعل (درب الموعظة) التي يفترض بالحكومة الحالية سلوكه، يبدأ مع جديتها في ردم الهوة بين الخطة وحسن تنفيذها (ربطاً مع خطة الصناعة العتيدة) عبر نجاحها في تأمين المتطلبات اللوجستية اللازمة لتدفقها، إلى جانب رقابتها اللصيقة على شبكات الرقابة الفرعية (اللصيقة أيضاً) وفق أعلى موثوقية عملية وإدارية تضمن ضبط التقهقر المحتمل في بعض مواضع التنفيذ، ووضع الحلول اللحظية المبتكرة لمعالجته.

ولأن الذكرى تنفع المؤمن، فعلينا التيقن من أن عقلاً ذرائعياً يتمتع بقدرة مذهلة على تسويغ الإخفاق يهيمن على بعض مفاصل الحكومة، وهو أحد أبرز قوى العطالة المتربصة بخططها، تماماً كما سارت عليه الحال خلال السنوات الطويلة من الحرب علينا.

تجاوزات قطاع التأمين على طاولة الحكومة

خميس: استمرار الفساد في التأمين سببه وجود شراكات سلبية مع عناصر من الشرطة والقضاء والأطباء الشرعيين.. لكن الموضوع سيضبط

محمد راكان مصطفى

وجه رئيس الحكومة عماد خميس المجلس المؤقت لاتحاد شركات التأمين بتسريع إجراءات انتخاب مجلس جديد للاتحاد، مشدداً على ضرورة أن يكون أعضاء الاتحاد ممثلين عن شركات التأمين وأن يتم الفصل بين عمل الاتحاد ووكلاء ووسطاء التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية وتحديد العلاقة مع الهيئة العامة للإشراف على التأمين.

كما طلب رئيس الحكومة من وزير المالية إجراء أي تغيير في هيئة الإشراف على التأمين وبما يصب في رفع مستوى عمل القطاع التأميني، مع التنويه إلى أن التعديلات مفتوحة وصولاً إلى الوزراء، منوهاً إلى أن الحكومة سوف تتدخل لإجراء أي تغيير يصب في المصلحة العامة.

كما طلب خميس بعد سماعه للإشكاليات في قطاع التأمين في الاجتماع الذي عقد أمس بحضور مجلس الإدارة المؤقت لاتحاد شركات التأمين ومدير هيئة الإشراف على التأمين وممثلين عن الشركات الخاصة، طلب أن يتم تحديد نسب معينة لعمل شركات التأمين في فروع التأمين والتأمين الإلزامي للوصول إلى الأداء الأفضل.

وكشف رئيس الحكومة عن أن التوجه الحكومي بعدم ترخيص لأي شركة تأمين وتركيز الاهتمام نحو تطوير الشركات الموجودة، ومساعدتها بتحقيق أرباح مشروعة بطرق نظامية.

وبيّن رئيس الحكومة أن السبب وراء استمرار الفساد في قطاع التأمين وجود من يساهم بهذا الفساد من القطاع العام والخاص، ووجود شراكات سلبية مع بعض العناصر من الشرطة والقضاء والأطباء الشرعيين، مؤكداً أنه سوف يتم وضع ضوابط لعمل هذه الجهات عن طريق تشكيل لجنة لدراسة عمل هذه الجهات والوقوف على المخالفات المرتكبة.

نزاهة القطاع

بيّن وزير المالية مأمون حمدان وجود خلل في قطاع التأمين في جميع دول العالم وأنه لا يمكن الاعتماد على نزاهة قطاع التأمين وهذه إحدى مشاكل التأمين وقد تم اكتشاف حوادث سيارات لا وجود لها مطالباً بأن يتم التعاون مع وزارة العدل والجهات الأخرى وبالاجتماع مع بعض القضاة لوضع ضوابط للعمل تحد من التجاوزات، مع الإشارة إلى أهمية العمل على نشر الثقافة التأمينية وأن تأخذ هيئة الإشراف على التأمين دورها بشكل كامل للوصول إلى قطاع تأمين قوي والعمل على تقوية البنية التحتية للهيئة. ووصف حمدان التأمين الصحي بالفاشل وأن بعض شركات التأمين الخاصة تعتمد بشكل كلي على التأمين الإلزامي للسيارات متجهة إلى الأبسط والأسهل.

قطاع الأزمة

من جهته بيّن رئيس المجلس الاستشاري في رئاسة الحكومة قيس خضور أن الخلل في قطاع التأمين هو خلل على مستوى الأفراد والمؤسسات ولتشريعات، والمطلوب العمل لتجاوز هذا الخلل مبيناً أن التأمين هو قطاع الأزمة وأن الفكرة السائدة بتجمد نشاط بعض الشركات إلى ما بعد الأزمة خاطئ على اعتبار أن قطاع التأمين هو قطاع إدارة المخاطر، ومن الواجب أن يتم تجاوز الجزئيات أمام النظرة إلى القطاع التأميني بوجه عام وعدم الاحتجاب وراء الأزمة ومتطلباتها.

مشكلة رأس المال

مدير عام هيئة الإشراف على التأمين عمار ناصر آغا بيّن أن الأزمة أثرت على القطاع التأميني مع امتناع معيدي التأمين من العمل في السوق السورية وتآكل رأس مال شركات التأمين.

مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من ذلك هناك ٨٢ مقراً لشركات التأمين في المحافظات واستمرار القطاع بتأمين عمل لـ٢٥٧٨ موظفاً وأن العديد من الشركات قامت بافتتاح مكاتب جديدة لها بدل المكاتب التي أغلقت في بعض المحافظات.

وطالب بوضع قواعد أساسية تتيح للهيئة الإشراف على عمل الاتحاد السوري لشركات التأمين. وعرض عدد من الاقتراحات لرفع سوية عمل القطاع التأميني منها إدراج مقرر للتأمين في مناهج الدراسة وتفعيل القرار ١٠٠/٤٩ القاضي بالتأمين الإلزامي على المنشآت والمؤسسات والمدارس والجامعات وإعادة إلزامية التأمين البحري لحماية المستوردات والذي تم إيقافه بناء على طلب اتحاد غرف التجارة بحجة أنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع وبالمقابل تم التأمين لدى شركات أجنبية، كما اقترح أن يتم تشميل عائلات المؤمنين صحياً وإجراء مفاوضات مع روسيا وإيران لتأسيس شركة إعادة تأمين وتأسيس شركة مطالبات حوادث السيارات مهمتها معاينة حادث السيارة والتعامل مع شركات الصيانة بهدف الحدّ من الفساد والسماح بتحويل جزء من رأسمال الشركات الخاصة إلى قطع أجنبي للحفاظ على رأس مالها، وإنشاء مجمع لإعادة التأمين.

إبرة إنعاش

رأى مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين ياسر المشعل أن قطاع التأمين بحاجة إلى قائد وهو الاتحاد السوري لشركات التأمين والذي صب جهوده نحو التأمين الإلزامي بدلاً من الاهتمام بتطوير عمل شركات التأمين.

مبيناً أنه يجب على الشركات الخاصة أن تدعم السوق بمنتجات وخلق منافسة للنهوض بالقطاع منوهاً إلى انخفاض رأس مال الشركات بسبب سعر الصرف، كما أن هناك حاجة إلى أن تكون التشريعات مرنة تتوافق مع واقع القطاع التأمين الذي لا يمكن ضبطه بتشريع واضح والتشريعات بحاجة إلى إعادة نظر مرحلية.

وبيّن المشعل أن فشل التأمين الصحي هو في القطاع الإداري، والذي على الرغم من مشاكله يعتبر من المواضيع الداعمة الأساسية التي تخدم المواطن، ومشكلة التأمين الصحي ارتفاع التكلفة إلى ١٨٠٪ وعلى الرغم من ذلك لا زالت المؤسسة تقدم الخدمات إلى المؤمنين صحياً وإدارياً والذي يبلغ عددهم ٦٥٠ ألف مؤمن.

مؤكداً على أن شركات التأمين والمؤسسة بحاجة إلى إبرة إنعاش حتى تستطيع العودة إلى العمل وذلك يتم برفع سعر التأمين الإلزامي وتوزيعه بما يضمن استمرار عمل شركات التأمين.

من الآخر

نتج عن الاجتماع قرارات مباشرة لدعم الرؤية الجديدة لسوق التأمين تمثلت بحل مشكلات مشروع التأمين الصحي للعاملين في الدولة دون تحميل العامل المؤمن عليه أي تكلفة إضافية والوقوف عملياً على أداء وعمل شركات التأمين من خلال النظر بالتأمينات الخاصة التي تنتجها هذه الشركات ومراجعة الهيكلية الإدارية التي يقوم عليها القطاع التأميني وإجراء انتخابات لتشكيل مجلس إدارة دائم للاتحاد السوري لشركات التأمين، وتحديد القائمين على هذا القطاع وواقع التأمين الإلزامي وعلاقة شركات الخدمات الصحية المحلية بالشركات الأم.

وأقر المجتمعون وضع ضوابط للعلاقة بين اتحاد شركات التأمين ووكلاء التأمين وهيئة الإشراف على التأمين ومعالجة الخلل الموجود في سوق التأمين وإعداد الكوادر التأمينية المدربة والمؤهلة لرفد الشركات بها وإعادة النظر بتشريعات التأمين كونه قطاعا مرنا ويحتاج مراجعة دورية للتشريعات التي تحكم عمله. وتنطلق رؤية الحكومة واستراتيجيتها من معالجة الخلل وأسبابه في هذا القطاع على ثلاثة مستويات «الأفراد والمؤسسات والتشريعات» والبدء بآلية سليمة تحقق الهدف الذي أحدث من أجله قطاع التأمين وإعادته إلى ألقه وتأمينه خدمات المواطنين وتحقيق أهدافه في إدارة المخاطر أثناء الأزمات وخلق فرص استثمارية وتقنية كبيرة، انطلاقاً من أهمية ودور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الشاملة في كل بلدان العالم.

- حمدان: لا يمكن الاعتماد على نزاهة القطاع ويجب التعاون مع العدل والجهات الأخرى للحدّ من التجاوزات
- خضر: تجمد نشاط بعض الشركات لما بعد الأزمة خاطئ
- آغا: مطلوب قواعد لإشراف الهيئة على عمل اتحاد شركات التأمين
- المشعل: مشكلة الصحي ارتفاع التكلفة والقطاع بحاجة إبرة إنعاش

بانتظار قرار شركة التأمين

بورصة دمشق تطمئن: لا تأثير للسرقة في بنك بيمو على السوق

علي محمود سليمان

أوضح مدير الدراسات والإعلام في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن أنه لن يكون هناك تأثير مباشر لحادث السرقة التي تعرض لها بنك بيمو على مؤشر بورصة دمشق. وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن حسن أن مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية ما زال بانتظار الكشف عن كافة تفاصيل عملية السرقة التي كشف بها من البنك، بعد أن أبلغ الجهات المختصة، وأنه لن يكون للحادثة أثر سلبي في تداولات البورصة، إذ إن المستثمرين في بنك بيمو يعتبرون من المستثمرين الجيدين ولن يتسرعوا باتخاذ القرارات نتيجة ردة الفعل على عملية السرقة.

وأشار حسن إلى أنه حالياً يتم التأكد من شركة التأمين إن كانت ستعترف بالسرقة على أنها من الخسارات المحتملة وتعوض البنك عن خسارته، وإن لم يتم التعويض من شركة التأمين فيقوم المصرف بتعويض الخسارة من رأس المال لتعويض المستثمرين لديه عن خسارتهم، موضحاً بأنه كان هناك سرقة سابقة أكبر لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل وكانت المبالغ كبيرة جداً ولم تؤثر هذه السرقة في أداء البورصة.

يذكر أن بنك بيمو السعودي الفرنسي في سورية تعرض لعملية احتيال يوم الإثنين الماضي، بحسب بيان صادر عن البنك وموجه لسوق دمشق للأوراق المالية، ذكر في البيان أن البنك تعرض بتاريخ ١٩ أيلول الجاري، لعملية احتيال بمبلغ ٨٨٤٥٠ يوروها و٥٠ ألف دولار أميركي.

وفي سياق متصل، فقد انخفضت تداولات بورصة دمشق خلال الأسبوع الثاني لشهر أيلول الحالي حيث وصلت قيمة التداولات إلى أكثر من ٨ ملايين ليرة سورية بحجم تداول يقارب ٥٤ ألف سهم موزعة على ٥٠ صفقة من خلال عقد ٤ جلسات تداول، حيث انخفض مؤشر السوق بنسبة طفيفة وهي ٠,٤٥٪.

وفي قطاع الذهب سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً بـ٢٠ ألف ليرة سورية، حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٥٢٥ دولاراً، حسبما صرح نقيب الصاغة غسان جزماتي لـ«الوطن» مضيفاً: إن الليرة الذهبية السورية سعرت بـ١٦٨ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية بـ٧٢٥ ألف ليرة سورية، على حين كانت الأونصة العالمية بـ١٣٣٨ دولاراً.

ولفت جزماتي إلى أن حركة دمغ المصوغات الذهبية والبيع في أسواق دمشق تحسنت بشكل طفيف حيث وصلت إلى نحو ١,٥ كيلو غرام يومياً، بانتظار إعلان المصرف المركزي عن الضوابط الخاصة بعمليات نقل الذهب إلى القامشلي، حيث أشار إلى التحضير لاجتماع مع حاكم مصرف سورية المركزي خلال هذا الأسبوع لوضع مسودة الضوابط والبدء بعمليات نقل الذهب إلى القامشلي، ما يبشر بعودة الحركة والانتعاش لورشات صناعة الذهب التي توقف عدد كبير منها عن العمل.

خيوط «شلول الأقطان» عالقة بين المصرف الزراعي والمؤسسة النسيجية

وزير الزراعة: نسعى لإيجاد حل.. مدير «الزراعي»: إيصال الشلول ليس من مهامنا

عبد الهادي شباط

بعد أن سطرت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فاكساً منذ عدة أيام للمصرف الزراعي اعتذرت فيه عن إيصالها الشلول القطنية إلى المحافظات والمناطق الساخنة ليلقى الفاكس فور وصوله احتجاجاً لدى إدارة المصرف واعتبار ذلك تهرب مؤسسة الصناعات النسيجية من مسؤولياتها وتحميلها للزراعي.

اتصلت «الوطن» بوزير الزراعة أحمد القادري لمعرفة الحل وكيفية تأمين إيصال الشلول القطنية للمزارعين في هذه المناطق ليوضح أن محافظة الحسكة من أقل المحافظات زراعة هذا العام لمحصول القطن وأن هناك صعوبات ومخاطر على الطرقات تعوق عمليات الشحن والنقل بشكل عام حيث تكررت هذه الصعوبة في عمليات شحن ونقل الأقماح مبيناً أنه سيتم التواصل مع المصرف الزراعي والتنسيق معه لإيجاد الحلول لإيصال الشلول المطلوبة عبر محاولة المصرف لإيجاد ناقل يقوم بهذه المهمة.

وبالعودة إلى المصرف الزراعي والحديث مع مديره العام إبراهيم زيدان أكد أن نقل الشلول هي ليست من مسؤولية المصرف وأن هناك قراراً صادراً عن اللجنة الاقتصادية حدد ذلك واعتبر إيصال ونقل الشلول من مهام مؤسسة الصناعات النسيجية إضافة إلى وجود تفاهم في السياق نفسه وبالإطار نفسه والمضمون بين المصرف الزراعي والمؤسسة موضحاً أن دور المصرف في هذا الموضوع ينحصر في تخزين هذه الشلول في مستودعاته وبيعها للمزارعين بالأمانة ولقاء عمولة بسيطة لا تتجاوز ١٪ ويرى أنه إذا كان ظروف النقل حالياً صعبة وفيها مخاطرة هذا لا يعني قذف الموضوع ورميه على عاتق المصرف وتهرب الجهة المسؤولة عن ذلك من عملها.

وكان قد أوضح فاكس النسيجية أن التقديرات الأولية لوزارة الزراعة لإنتاج محصول القطن للموسم الحالي والاحتياج من الشلول القطنية على مستوى المحافظات المعنية بزراعة المحصول وفق المساحات المنفذة فعلياً تتجاوز ٣٢٠ ألف شل، وأن وزارة الزراعة تطلب من المؤسسة التنسيق مع المصرف الزراعي حول تحديد أسعار بيع الشلول لهذا الموسم للفلاحين.

وأن المؤسسة مستعدة لتلبية حاجة وزارة الزراعة من الشلول المطلوبة على أن يتم البيع نقداً أو بالأسعار الرائجة وأن يكون التحميل أرض الشركة والاعتذار عن توصيل الشلول القطنية إلى المحافظات والمناطق الساخنة مثل الرقة ودير الزور والحسكة نظراً للظروف التي تمر بها البلاد وخطورة التنقل وصعوبة الطرقات مع اقتراح اجتماع عاجل لمناقشة الموضوع.

حرمان متعهدين من التعاقد مع الحكومة بسبب الغش والتزوير

الوطن

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس عدداً من القرارات القاضية بحرمان عدد من المتعهدين من التعاقد مع الجهات العامة في الجمهورية العربية السورية لمدة تراوحت بين ثلاث وخمس سنوات، بسبب ثبوت قيام هؤلاء المتعهدين بالغش والتزوير وعدم الوفاء بالتزاماتهم في تنفيذ العقود المبرمة مع عدد من الجهات العامة الشركة العامة للأسمدة، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

إعلام سجل العاملين بالواقعات التي تطرأ على الأوضاع الوظيفية خلال شهر

الوطن

أصدر رئيس مجلس الوزراء تعميماً إلى جميع الجهات العامة، طلب بموجبه إعلام السجل العام للعاملين في الدولة بالواقعات التي تطرأ على الأوضاع الوظيفية للعاملين خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ حدوث الواقعة، لتقوم مديرية السجل العام للعاملين في الدولة بإعلام إدارة الهجرة والجوازات بتلك الواقعات خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ وصولها إليه إذا كان لذلك مقتضى بشأن الحصول على تأشيرة خروج.

وجاء هذا التعميم لمعالجة الإشكاليات التي لوحظت في الآونة الأخيرة نتيجة مراجعة كثير من العاملين في الدولة ولاسيما المنتهية خدماتهم لمديرية السجل العام للعاملين في الدولة، لعدم تمكنهم من الحصول على تأشيرة خروج لمغادرة القطر، بسبب عدم تسوية أوضاعهم الوظيفية في السجل العام للعاملين في الدولة.

إعلان طلب عروض أسعار

يعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن رغبته بطلب عروض أسعار بالظرف المختوم لصيانة وتمديد خطوط الشبكة للكاميرات وتوريد وتركيب كاميرات جديدة في فروع المصرف ومراكز العمل وفقا لما يلي:

الفرع	المهمة
حماة	تمديد كبل نوع coaxial لكاميرا داخلية وتركيبها وتشغيلها
حماة	توريد وتركيب وتشغيل قرص صلب لمخدم الكاميرات Dibos بسعة ١ تيرابايت – SATA – 7200 rpm
تجارة	تمديد وتركيب كاميرا خارجية من نوع IP
الإدارة العامة	تمديد وتركيب كاميرتين داخليتين ip - full body
الإدارة العامة	صيانة كاميرا داخلية نوع analog - dome
الإدارة العامة	تمديد كاميرا نوع analog وكاميرا نوع IP
جرمانا – تجارة	توريد أقراص تخزين داخلية أو حل بديل لوحدات تخزين المراقبة الفيديوية لفرعي جرمانا والتجارة
جرمانا – مزة	تمديد وتركيب كاميرات إضافية في مستودعات المصرف في المزة /١/ وجرمانا /٢/ من نوع IP
سويداء	صيانة فنية لوحدة التخزين في السويداء
طرطوس	تمديد وتركيب كاميرا داخلية تماثلية
طرطوس	توريد كاميرا خارجية analog - dome ماركة bosch
مزة	توريد كاميرات داخلية نوع ip- dome عدد /١/ ، نوع full body -ip عدد /١/ ماركة bosch
القصاع	صيانة كاميرا داخلية ip - dome
الحريقة	نقل مكان تركيب كاميرا داخلية IP
حلب فيصل	إعادة تمديد الكاميرا الداخلية IP
الحجاز	تمديد وتركيب وتوريد كاميرا داخلية full body - ip ماركة bosch
الحجاز	تغيير مكان تركيب كاميرتين داخليتين نوع IP

على أن يتم إرسال العروض إلى ديوان الإدارة العامة الكائن في مبنى الإدارة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل - شارع الباكستان - مقابل مطعم مرايا خلال مدة أقصاها نهاية دوام يوم الخميس ٢٠١٦/١٠/٦. مع التأكيد على أن المصرف ليس ملزما بإحالة العطاء إلا لمن تتوافر فيه الشروط الفنية الملائمة بغض النظر عن السعر.

للاستفسار والاتصال على:

- وحدة المشتريات واللوازم / هاتف: ٠١١-٢٣٨٨٠٤٧١/
عبر الإيميل: Ivan.Baddour@ibtf.com.sy

- وحدة التشغيل والبنية التحتية / هاتف: ٠١١-٢٣٨٨٠١٢٠/
عبر الإيميل: firas.homaysi@ibtf.com.sy